eISSN 2600-8408
http://journals.iium.edu.my/al-fiqh
Pp. 91-104

Copyright (C) 2025
IIUM Press
International Islamic University Malaysia

مفهوم التغيير وفق أصول الفقه عند البزدوي وأهميته بالنسبة لأحكام العقود في مجموعة القانون الاقتصادي الشرعي في إندونيسيا

The Concept of Taghyir in Al-Bazdawi's Usul al-Fiqh and Its Relevance to Contract Law in the Compilation of Islamic Economic Law in Indonesia

إينانج هداية[i]

ملخص البحث

على الرغم مِن أنّ مجموعة قوانين الاقتصاد الإسلامي (KHES) معترف بها رسميًا، وتعتبر قانونًا في إندونيسيا، إلا أنّ مرونتها في التكيف مع تطورات الزمن لا تزال موضع التساؤل. يقدم البزدوي (ت. ٤٨٢ هـ)، عالم مِن المذهب الحنفي، مفهوم التغيير الذي يعد ذا صلة للحفاظ على مرونة أصول الفقه، بما في ذلك ما ورد في KHES. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم التغيير وفقاً لأصول الفقه عند البزدوي، وارتباط هذا المفهوم بأحكام العقود في KHES، وتطبيقه في سياق القانون الاقتصادي الشرعي في إندونيسيا. تُعد هذه الدراسة بحثاً قانونياً نظرياً في مجال الفكر والقانون المتمثل في KHES، باستخدام منهج أصول الفقه. يتمثل المصدر الأساسي للبيانات في كتاب أصول البزدوي للبزدوي، بالإضافة إلى KHES وعدد مِن الدراسات السابقة. تم جمع البيانات مِن خلال دراسة الوثائق وتحليلها بشكل توصيفي. وخلُصت هذه الدراسة إلى أنّ مفهوم التغيير وفقاً لأصول الفقه عند البزدوي يشير إلى التكيف مع أصول الفقه المعاصرة لتلبية المتطلبات الاجتماعية المتغيرة دون التضحية بالمبادئ الأساسية. إنّ ارتباطه بـ KHES قوي جداً، حيث يمثل KHES اجتهاداً معاصراً يطبق مفهوم التغيير في الاقتصاد الشرعي الحديث، مع التركيز على تجديد القوانين، والمرونة، والمصلحة، والتكيف مع العصر، واستخدام العرف والتغيير في العقود. تطبيق التغيير وفق أصول البزدوي في القانون الاقتصادي الإسلامي في إندونيسيا يشمل: ١) تطوير المنتجات المالية الإسلامية الحديثة، مثل التكنولوجيا المالية؛ ٢) تنظيم عدد مِن العقود مع الحفاظ على مبادئ الشريعة التي تصدرها الحكومة؛ ٣) ودمج منهجيات مِن مختلف التخصصات، مثل الاقتصاد والاجتماع والقانون؛ من أجل إيجاد حلول شاملة وفعالة في مجال الاقتصاد الإسلامي. وتشمل هذه الأمور الثلاثة جهود تطبيق الشروط والاستثناءات كما أشار إليها تغيير البزدوي.

الكلمات المفتاحية: التغيير، أصول الفقه، البزدوي، العقود، مجموعة القانون الاقتصادي الشرعي.

Abstract

Although the Compilation of Islamic Economic Law (KHES) is officially recognized and has become a legal code in Indonesia, its flexibility in adapting to the changing times is still being questioned. Al-Bazdawī (d. 482 AH), a scholar of the Hanafi School, offers the concept of taghyīr, which is relevant for maintaining the flexibility of uṣūl al-fiqh (principles of Islamic jurisprudence), including what is found in KHES. This research aims to understand the concept of taghyīr according to al-Bazdawī's uṣūl al-fiqh, its relevance to the contract law in KHES, and the implementation of the taghyīr concept in the context of Islamic economic law in Indonesia. This study is a theoretical legal research focused on doctrine and the qanun in KHES, using the methodology of uṣūl al-fiqh. The primary sources are al-Bazdawī's uṣūl al-fiqh works, as well as KHES and several previous studies. Data is collected through document studies and analyzed prescriptively. The results of this study conclude that the concept of taghyir according to al-Bazdawī's uṣūl al-fiqh refers to the adaptation of uṣūl al-fiqh to meet evolving social demands without compromising its fundamental principles. Its relevance to KHES is very strong, as KHES is a contemporary ijtihad that applies taghyīr in modern Islamic economics, emphasizing legal reform, flexibility, maṣlaḥah, adaptation to the times, and the use of ʿurf and change in contracts. The implementation of taghyīr al-Bazdawī in Islamic economic law in Indonesia includes: 1) developing modern Islamic financial products, such as fintech; 2) regulating various contracts while maintaining Shariah principles issued by the government; 3) and integrating approaches from various disciplines, such as economics, sociology, and law, to create comprehensive and effective solutions in the field of Islamic economics. These three aspects inherently involve efforts to apply conditions and exceptions as intended by taghyīr al-Bazdawī.

Keywords: *Taghyīr, Uṣūl al-Fiqh, Al-Bazdawī, Contracts, Compilation of Shariah Economic Law.*

[i] المعهد العالي للدراسات الشرعية نهضة العلماء تشيانجور، جاوة الغربية، إندونيسيا: enanghidayat17@gmail.com

Submission Date: 11 *October* 2024
Acceptance Date: 6 *November* 2024
Publication Date: 31 *January* 2025

International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies
Vol. 9, *No.* 1, *Year* 2025, *January Issue*, *eISSN* 2600-8408,
Pages: 91-104, *https://journals.iium.edu.my/al-fiqh*

المحتوى

المقدمة	92
المبحث الأول: مفهوم التغيير وفق أصول البزدوي	95
المبحث الثاني: ملاءمة مفهوم التغيير في أصول الفقه للبزدوي مع قانون العقود في قانون الأحكام الاقتصادية الإسلامية	96
المبحث الثالث: تطبيق مفهوم التغيير وفق أصول الفقه للبزدوي في سياق قانون الاقتصاد الإسلامي المعاصر في إندونيسيا	101
الخاتمة	102
التوصيات	103
المراجع	103

المقدمة

تعدّ مجموعة القانون الاقتصادي الشرعي (KHES) جزءًا مِن التسلسل الهرمي للتشريعات في إندونيسيا وفقًا لقرار المحكمة العليا رقم ٢ لعام ٢٠٠٨م. المحكمة العليا، التي تتمتع بوظائف قضائية، رقابية، تنظيمية، استشارية، وإدارية، مخولة بإصدار اللوائح لمعالجة الفراغ القانوني في المجتمع (Nurjamil 2024). مِن الناحية السوسيولوجية، يُعتبر إعداد مجموعة القانون الاقتصادي الشرعي (KHES)استجابةً للتطورات الجديدة في قانون المعاملات، خاصةً في الممارسات الاقتصادية الشرعية التي تطبقها المؤسسات المالية الإسلامية(LKS) والتي تحتاج إلى أساس قانوني. ومع ذلك، يُتوقع مشاركة فعالة مِن الفاعلين في الاقتصاد والتمويل الشرعي لتقديم مساهمات في تحسين وإكمال KHES (Hatoli, 2020).

تطور القانون الإسلامي في إندونيسيا، وخاصة في سياق القانون الاقتصادي الشرعي، يحظى باهتمام واسع مع تزايد حاجة المجتمع إلى اليقين القانوني في القطاع الاقتصادي بما يتوافق مع مبادئ الشريعة. إحدى الأسس المعيارية المهمة في هذا السياق هي مجموعة القانون الاقتصادي الشرعي (KHES)، التي تعمل كدليل للقضاة في البت في القضايا المتعلقة بالاقتصاد الشرعي. على الرغم مِن الاعتراف الرسمي بـKHES، إلا أنّ هناك تساؤلاً جوهريًا حول كيفية استيعاب مرونة القانون الإسلامي في هذه المجموعة، خاصة فيما يتعلق بالتغيير والتعديل القانوني بما يتناسب مع ظروف العصر.

في إطار أصول الفقه، يُعرف هذا التغيير بمصطلح "التغيير"، الأمر الذي يتطلب تقييمًا لكيفية ارتباط مفهوم التغيير الذي قدمه البزدوي (ت. ٤٨٢ هـ)، -وهو عالم كبير في المذهب الحنفي-، مع KHES. حيث شدد البزدوي على أنّ التغيير هو تعديل يحافظ على جوهر الحكم الأصلي دون انتهاك المبادئ الأساسية للشريعة. فلا يُنتهك جوهر الحكم رغم حدوث التكيف مع التغيرات في الظروف أو السياق.

في صفوف علماء أصول الفقه مِن المذهب الحنفي، لا يُعد البزدوي الوحيد الذي قدم مفهوم التغيير. فهناك أيضًا نظام الدين الشاسي (ت. ٣٤٤ هـ)، والدبوسي (ت. ٤٣٠ هـ)، والسرخسي (ت. ٤٩٠ هـ)، وملا خسرو (ت. ٨٨٥ هـ). ومع ذلك، في هذه الدراسة، تم اختيار مفهوم البزدوي، لأنه إلى جانب شهرة عمله "أصول البزدوي"، هناك علماء شرحوا هذا الكتاب مثل: "كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي" لعلاء الدين البخاري (ت. ٧٢٠ هـ)، و"الكافي" لحسام الدين السّغناقي (ت. ٧١٤ هـ)، وغيرها مِن الكتب. بالإضافة إلى أنّ أعماله تتميز بالتنظيم والهيكلية. وكان البزدوي عالمًا مرنًا مِن المذهب الحنفي، وله تأثير كبير في مجال التعليم والفكر الإسلامي، حيث يسعى لتحقيق التوازن بيْن التقليد والتجديد. لذلك، فإنّ تنظيم أفكاره وارتباطها بالظروف المعاصرة يجعل مِن البزدوي أكثر شهرة في النقاش حول مفهوم التغيير مقارنة بالعلماء الآخرين.

فخر الدين محمد قانت في دراسته لكتاب "الكافي شرح البزدوي" لحمود الدين السغناقي يوضح أنّ عمل البزدوي "كنز الأصول إلى معرفة الأصول" المعروف بـ "أصول البزدوي" يُعتبر مِن أهم المراجع في أصول الفقه بيْن علماء الحنفية. وقد قال ابن خلدون: "كتب علماء الحنفية الكثير عن أصول الفقه، ومِن بيْن أفضل الأعمال هو كتاب البزدوي "أصول الكنز". كما أثنى حاجي خليفة على هذا الكتاب لما له مِن مكانة عالية، وحجج قوية، وأفكار عميقة تم تقديمها بشكل مختصر (Al-Signāqī, 2001).

كتاب "أصول البزدوي" عمل مهم في أصول الفقه الذي تمت مناقشته بعمق، بما في ذلك تأثيره على الأدبيات

اللاحقة. وتناول التعليقات التي أدلى بها العلماء مثل حميد الدين البخاري، وحسام الدين السغناقي، وعبد العزيز البخاري، وأكمل الدين محمد بابرتي، وجلال الدين الخوارزمي. وفي الختام، فإنّ هذه الأعمال تعد مهمة لفهم الأسس النظرية، والأهداف، وجوهر الإسلام (Gaybullaev, 2003).

التغيير أو التعديل ضروري لفهم كيف يمكن أنْ يظل القانون الإسلامي مرنًا وقابلًا للتكيف في مختلف السياقات الحديثة، بما في ذلك تطبيقه في مجموعة قانون الاقتصاد الإسلامي (KHES). ومع ذلك، تظهر التحديات عندما تلمس التغييرات اللازمة في ممارسة القانون الاقتصادي الإسلامي في إندونيسيا الحدود بيْن التغيير. يجب أن يكون تطبيق KHES قادرًا على التكيف مع الديناميات الاقتصادية المعاصرة من جهة، ولكن من جهة أخرى يجب أن يظل ملتزمًا بمبادئ الشريعة دون المساس بسلامة القانون الإسلامي. لذلك، هناك حاجة لدراسات إضافية لفهم كيف يمكن أنْ تلعب مبادئ التغيير في أصول الفقه للبزدوي دورًا في إعداد وتطبيق KHES، خاصة فيما يتعلق بقانون العقود، بحيث يمكنها استيعاب التغييرات دون المساومة على جوهر القانون الشرعي المعمول به.

أسئلة البحث:

١. كيف يتم تعريف مفهوم التغيير وفقًا لأصول الفقه للبزدوي؟
٢. هل مفهوم التغيير في أصول الفقه للبزدوي ذو صلة بقانون العقود في مجموعة قانون الاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا؟
٣. كيف يمكن تنفيذ مفهوم التغيير في أصول الفقه للبزدوي في سياق القانون الاقتصادي الإسلامي في إندونيسيا؟

أهداف البحث:

١. معرفة مفهوم التغيير وفقًا لأصول الفقه للبزدوي.
٢. بيان علاقة مفهوم التغيير في أصول الفقه للبزدوي مع قانون العقود في مجموعة قانون الاقتصاد الإسلامي.
٣. تطبيق مفهوم التغيير في أصول الفقه للبزدوي في سياق القانون الاقتصادي الإسلامي في إندونيسيا.

أهمية البحث:

١. مفيد للأكاديميين فيما يتعلق بتطوير دراسات أصول الفقه والقانون الشرعي.
٢. مفيد عمليًا لتطوير القوانين المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا.
٣. مفيد لممارسي القانون في جهود توضيح القانون مع مراعاة روح القانون الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بالقانون الإسلامي الذي يتسم بالمرونة مع تطور الزمن.

منهجية البحث:

تندرج هذه الدراسة تحت نوع البحث القانوني النمطي في نطاق الفكر (الفقه) ونطاق جرد القانون الإيجابي، مع استخدام منهج أصول الفقه. المصدر الأساسي للبيانات في هذه الدراسة هو مراجع مِن مؤلفات البزدوي، وهي: "أصول البزدوي"، كما يتم تزويد الدراسة بشرح لهذا الكتاب، مثل "الفوائد على أصول البزدوي" لمؤلفه حميد الملة البخاري (ت. ٦٦٦ هـ)؛ و"الكافي شرح البزدوي" لحسام الدين السغناقي (ت. ٧١٤ هـ)؛ و"كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي" لعلاء الدين عبد العزيز البخاري (ت. ٧٣٠ هـ). بالإضافة إلى ذلك، يتم تضمين KHES ونتائج مراجعة الدراسات السابقة. تتمثل تقنية جمع البيانات في هذه الدراسة في دراسة الوثائق، بينما يتم استخدام التحليل الوصفي في التحليل.

الدراسات السابقة:

توجد مجموعة من الأبحاث السابقة التي تحمل موضوعًا مشابهًا للبحث الحالي، لكنها أيضًا تختلف بشكل ملحوظ. لم يتم العثور على بحث يركز بشكل خاص على دراسة أفكار البزدوي المتعلقة بمفهوم التغيير وملاءمته مع قانون الاقتصاد الإسلامي

(KHES) في الأبحاث السابقة. وفيما يلي عدد مِن الأبحاث السابقة.

قام إبراهيم عبد الرحيم الربابعة بإجراء بحث بعنوان: "تخصيص العلة عند البزدوي في كتابه كنز الوصول وأثرها على الفروع الفقهية". في بحثه، أوضح أنّ التخصيص هو تقييد الأمر العام ببعض أجزائه بدليل مستقل. وقد رفض البزدوي التخصيص في العلة، لأنه اعتبر أنّ ذلك يبرر جميع الاجتهادات ويلغي العلة، التي وفقًا له تنطبق فقط على اللفظ، وليس المعنى. واعتبر وجود العلة دون تطبيق الحكم في حالة معينة عيبًا في العلة. وتظهر الأمثلة المقدمة أنّ البزدوي يتناول تخصيص العلة مِن نتائج الاجتهاد، وليس مِن النص الشرعي (Rabābaʿah, 2023).

علي بن أحمد الحذيفي قام بإجراء بحث بعنوان: "شرح أصول البزدوي للشيخ سليمان بن أحمد السندي: دراسة وتحقيقا من أول باب النهي إلى آخره". في بحثه، أوضح أنّ الحظر وفقًا للمذهب الحنفي لا يؤدي دائمًا إلى البطلان الكلي إلا بوجود دليل، وأنّ الأفعال الخاطئة تعتبر باطلة مِن حيث جوهرها، بينما الأفعال الخاطئة بسبب عوامل خارجية تُعتبر معيبة. ويؤثر الاختلاف في الرأي بيْن معظم العلماء والمذهب الحنفي في هذا الشأن على جوانب فروع الفقه (Al-Ḥuzayfī, 2022).

إيمان بنت سالم صالح غابوس أجرت بحثًا بعنوان: "رسالة في تخطئة الإمام الغزالي أبا حنيفة وجواب الإمام عبد العزيز البخاري صاحب الكشف في شرح البزدوي: دراسة وتحقيقا"، في بحثها، أوضحت أن كتاب "أصول البزدوي" هو أحد المراجع الرئيسة في أوساط علماء الحنفية، حيث كُتبت حوله العديد مِن الشروح، بما في ذلك الشرح الأكثر شهرة، كاشف الأسرار للعلامة عبد العزيز البخاري. وأكد البخاري أنّ البزدوي جمع بين قواعد الأصول الشرعية، وأحكامها بأسلوب مميز وترتيب رائع، مما يجعله بارزًا للغاية بين المؤلفات المشابهة. يتميز هذا الكتاب بتنظيمه الجيد وبلاغته الدقيقة. ويفصل البزدوي في مناقشة الأحكام الشرعية تقسيم الأحكام إلى أربعة أقسام، وهي: الشكل واللغة، استخدام التركيب، التطبيق في الشرح، وفهم الأغراض. كل قسم مِن هذه الأقسام يتم تفصيله بدقة، مثل الخاص والعام، وغير ذلك (Al-Gābūs, 2021).

عمري أمير وآخرون في بحثهم بعنوان " Indication of Contemporary Istihsan Qiyas Khafi Al-Bazdawi in Fatwa in Indonesia": يوضحون أن القياس الخفي (العلة المخفية) للبزدوي في الاستحسان يُستخدم مع تجاهل القياس الجلي. إنّ العلل الخفية التي حددها البزدوي تُعتبر ذات صلة بعدد مِن الفتاوى المعاصرة المتعلقة بفتاوى مجلس علماء إندونيسيا (MUI)، مثل تسهيل إصدار صكوك الوقف النقدي، وصكوك المضاربة، والمرابحة، والمشاركة، بالإضافة إلى اختبارات مسحة الأنف والتطعيم خلال شهر رمضان (Amir et al., 2023).

عبد الله بن سليمان السيد في بحثه بعنوان: "مقارنة بين منهج البزدوي والسرخسي في أصوليهما"، يوضح أن البزدوي من خلال عمله "أصول البزدوي "يكشف أنّ أحكام الشريعة يمكن فهمها مِن خلال أنواع الألفاظ والمعاني التي تنقسم إلى أربع فئات: ١) ما يتعلق بالألفاظ، ٢) توضيح الألفاظ، ٣) استخدام الألفاظ، و ٤) طريقة فهم المقصد والمعنى. كل فئة تُقسم أيضًا إلى فئات فرعية معينة. يؤكد البزدوي أنّ التركيب والتنظيم في كتابه عالي الجودة، ومرتب بشكل جيد. لذلك، فإنّ الجمال في التقسيم والتنظيم عامل حاسم يجعل العمل الكتابي متميزًا. التقسيم الجيد والتنظيم المرتب يمكّن القارئ من الاستفادة بشكل أكثر فعالية وتحقيق النتائج المرغوبة من هذا العلم (Al-Sayyid, n.d.).

بالإضافة إلى ذلك، وُجدت دراسة أو بحث قام به أحمد بن محمد اليماني حول كتاب: "الفوائد على أصول البزدوي للحميد الملة البخاري: من أول باب حروف المعاني إلى نهاية باب الإجماع (دراسة وتحقيقا)"، لمؤلفه حميد الملة البخاري (ت. ٦٦٦ هـ). وقد تناول محمد اليماني بشكل خاص مِن أول باب حروف المعاني حتى نهاية باب الإجماع، كما تمت الإشارة فيه أيضًا إلى باب التغيير (Al-Ashrafī, 1430AH).

فخر الدين محمد قانت قام بدراسة كتاب: "الكافي شرح البزدوي لحسام الدين السغناقي"، لمؤلفه حسام الدين

السغنقى (ت. ٧١٤ هـ). وقد تناول في دراسته جميع الأبواب الموجودة في هذا الكتاب (Al-Signāqī, 2001). على الرغم مِن أنّ كلاً منهما قد بحث في كتاب شرح البزدوي، إلا أن ذلك لا يمكن أن يُفصل عن دراسة كتاب: " أصول البزدوي (كنز الوصول إلى معرفة الأصول)" لمؤلفه فخر الإسلام البزدوي (ت. ٤٨٢ هـ).

كما قام سعيد بن أحمد الزهراني بدراسة كتاب: "الفوائد على أصول البزدوي" لمؤلفه الشيخ سليمان بن زكريا السندي، حيث تركزت دراسته في البداية على حدود أصول الفقه وأسس موضوعه، وصولاً إلى نهاية المناقشة حول أقسام اللفظ والمعنى. في دراسته، أشار إلى أنّ كتاب المؤلف البزدوي بعنوان: "أصول البزدوي"، يحمل قيمة مهمة بسبب شهرته بين علماء الحنفية، وكثرة الشروح والتعليقات التي ترافقه، مما يمنحه قيمة علمية كبيرة (Al-Zahrānī, n.d.).

المبحث الأول: مفهوم التغيير وفق أصول البزدوي

تناول البزدوي مفهوم التغيير في سياق بحثه عن البيان في اللغة العربية. تعني كلمة "البيان"؛ توضيح أو شرح شيء ما. وهذا يشمل فعل توضيح أو تمييز شيء ما لكي يمكن فهمه بشكل جيد. أحيانًا تُستخدم كلمة "البيان" أيضًا للدلالة على ظهور شيء ما.

يتجلى استخدام "البيان" في بعض آيات القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿**عَلَّمَهُ الْبَيَانَ**﴾ [الرحمن: ٤]، وأيضًا قوله تعالى: ﴿**هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران: ١٣٨]. وكذلك في الآية: ﴿**ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَه**﴾ [القيامة: ١٩]. تظهر هذه الآيات أنّ الله سبحانه وتعالى هو الذي سيوضح المعاني الحقيقية للوحي ويسهل فهمه. يمكن استخدام مصطلح "البيان" بشكل حرفي أو مجازي، ولكن في هذا السياق، فإنّ معناه هو الإظهار.

ذُكرت استخدامات كلمة "البيان" في الحديث الشريف حيث قيل: ((**إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا**)) (al-Bukhārī, 7/138, 5767). المقصود مِن هذا الحديث هو أن قدرة الشخص على التعبير بطريقة واضحة وجميلة يمكن أن تكون لها تأثيرات قوية، تشبه تأثير السحر على السامع .بشكل عام، يرتبط مفهوم البيان في هذا السياق بشرح وإظهار المعاني بوضوح، وهو عنصر أساسي في فهم الوحي وأيضًا في التواصل اليومي (Al-Bazdawī, 2016, 465).

البزدوي يقسم "البيان" إلى خمسة أنواع، وهي: بيان التَّقرير، بيان التفسير، بيان التغيير، بيان التبديل، وبيان الضرورة. لكن ما سيتم مناقشته في هذه الدراسة يركز على بيان التغيير. وفقًا للبزداوي، فإن التغيير هو "البيان الذي يحتوي على تغيير من معنى اللفظ الظاهر إلى معنى آخر"، أو "شيء يتغير عن مطلب الجملة المذكورة (Al-Bazdawī, 2016, 466).

السغناقي، شارح أصول البزدوي، يوضح أن التغيير هو ما يتغير مِن مقتضى الكلام المذكور، سواء بسبب وجود شرط أو استثناء يُذكر في نهايته (Al-Signāqī, 2001, 1441). علاء الدين البخاري، شارح أصول البزدوي، يوضح أنّ بيان التغيير هو التوضيح الذي يتضمن تغييرًا لمقتضى الكلام الأول (Al-Bukhārī, n.d., 117).

البيان بالتغيير وفقًا للبزدوي يتعلق بأمرين، وهما الشرط والاستثناء. **مثال الشرط** :عندما يقول الرجل لزوجته: "أنت طالق إذا دخلتِ البيت"، فإنّ الطلاق لا يقع مباشرة عند الكلام، ولكنه معلق بشرط الدخول إلى البيت. **مثال الاستثناء** :إذا قال شخص: "أنا مدين لفلان بألف إلا مائة"، فإن دينه يصبح ٩٠٠، لأن هناك استثناء بقوله "إلا مائة" (Al-Bazdawī, 2016, 472).

إضافة الشرط أو الاستثناء إلى جملة ما يمكن أنْ يغير الحكم الظاهر مِن اللفظ، بحيث لا يجوز فهم معنى الكلام مِن بدايته فقط، بل يجب النظر إليه كاملاً حتى نهايته. لذلك، يجب فهم الكلام بالكامل كوحدة واحدة حتى النهاية لتجنب سوء الفهم (Ṣāliḥ, 1993, 34).

يمكن اعتبار الاستثناء تغييرًا في البيان (مغيرًا للكلام). على سبيل المثال، إذا قال شخص: "لا أعطي ألف درهم لفلان"، فإن "ألف" تصبح ثابتة. ومع ذلك، إذا أُضيف استثناء مثل: "إلا خمسمائة"، فإن ذلك يغير جزءًا مِن المبلغ المذكور. الاستثناء والتعليق بالشروط لهما موقف مشابه. إذا حدثا معًا، فإنهما يُعتبران نسخًا. وإذا كانا منفصلين، فإنّ أحدهما لا يُبطل

الآخر، ولكنهما يوضحان ويغيران. وبالتالي، يصبح الاستثناء جزءًا من بيان التغيير (Al-Bazdawī, 2016, 472).

يقسم البزدوي الاستثناء إلى نوعين:

الأول: الاستثناء المتصل؛ وهو الاستثناء الذي يكون متصلًا مباشرة بالشيء المستثنى من شيء تم ذكره سابقًا. على سبيل المثال، في جملة مثل: "جميع الناس حاضرون إلا زيد"، يكون الاستثناء مرتبطًا مباشرة بالمجموعة المذكورة (جميع الناس حاضرون). زيد هو الاستثناء مِن هذه المجموعة، ويتم التعبير عن هذا الاستثناء مباشرة في جملة واحدة.

الثاني: الاستثناء المنقطع، وهو الاستثناء الذي يشير إلى الأشياء التي لا يمكن أخذها مِن البداية أو لا تقبل في الحكم. على سبيل المثال، إذا قال شخص ما: "جميع الحيوانات في حديقة الحيوان مرئية إلا الشجرة"، فإن الشجرة لا تندرج تحت فئة الحيوانات، لذا فإن هذا يعتبر استثناءً منقطعًا.

مثال على الاستثناء هو الآية: ﴿**إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾ [البقرة: ١٦٠]. وهذا يُعتبر استثناءً منقطعًا، لأن الذين تابوا لا يدخلون في مضمون الكلام، لذا ينبغي أن يكون المعنى خاصًا بهم فقط.

وكذلك الآية: ﴿**إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ**﴾ [البقرة: ٢٣٧]. يُعتبر الاستثناء في هذه الآية من نوع استثناء الحال.

وكذلك الحديث: ((**لاَ تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ**)) (al-Bukhārī, 3/74, 2175). وهذا أيضًا يُعتبر استثناءً مِن نوع الحال، حيث تنطبق هذه العبارة بشكل عام في جميع الأحوال. يُعلمنا هذا الحديث مبدأ المساواة في بيع الذهب، حيث يجب أن يتم تبادل الذهب بمقادير متساوية حتى لا يحدث عنصر الربا (Al-Bazdawī, 2016, 477).

في السياق المعاصر، يمكن تقديم مثال على الشرط في عقد البيع، حيث يقول البائع لزبونه: "سوف تحصل على مكافأة إضافية إذا اشتريت المنتج مرة أخرى." أما مثال الاستثناء فيتعلق ببيع الأجهزة الإلكترونية: "لديك حق خيار إعادة السلعة بسبب العيب خلال ثلاثة أيام، إلا إذا تجاوزت هذه المدة."

التغيير الذي ذكره المجتهد مِن جملة أنواع البيان، وليس من أنواع الاجتهاد، فالتغيير هنا يكون في المعنى المستنبط من اللفظ، أولا هو من الشارع لا من المجتهد، فلا يدل على تغيير الحكم لأن المعنى الأول مِن الشارع والمعنى الثاني أيضا منه. في أعماله، يناقش البزدوي كيف يمكن أن يحدث التغيير في الأحكام الإسلامية بناءً على الظروف أو العوامل المحددة. هناك ثلاث نقاط مهمة تتعلق بالتغيير في سياق أصول البزدوي:

١. تغيير الأحكام بناءً على السياق: يؤكد البزدوي أن الأحكام يمكن أن تتغير مع تغير الحالة، الزمن، المكان، والعرف. وهذا يتماشى مع مبدأ أصول الفقه بأن الأحكام يمكن تعديلها بناءً على الحاجة لتحقيق المصلحة.
٢. العلاقة مع الاجتهاد: غالبًا ما يرتبط مفهوم التغيير بعملية الاجتهاد، حيث يمكن للعلماء تعديل الأحكام من خلال تفسير جديد من مصادر الأحكام الإسلامية (القرآن، الحديث، الإجماع، والقياس) بناءً على التغير في السياق الاجتماعي والثقافي.
٣. مرونة الأحكام الإسلامية: يؤكد البزدوي في أصوله على أهمية مرونة الأحكام الإسلامية للحفاظ على ملاءمتها وفعاليتها في مختلف المواقف. ويشير إلى أنه على الرغم من أن المبادئ الأساسية للشريعة لا تتغير، إلا أن تطبيقاتها المحددة يمكن تعديلها لتلبية احتياجات العصر.

بشكل عام، فإن تغيير البزدوي هو جهد للحفاظ على انسجام الأحكام الإسلامية مع ديناميات التغيير الاجتماعي، وضمان بقاء الأحكام ذات صلة بحالة الإنسانية في مختلف الأزمنة والأمكنة.

المبحث الثاني: ملاءمة مفهوم التغيير في أصول الفقه للبزدوي مع قانون العقود في قانون الأحكام الاقتصادية الإسلامية

فهم التطورات المبكرة في نظام قانون الإسلام والتغيرات الاجتماعية والثقافية الحالية أمر مهم لخلق نمط من القانون

الإسلامي التحويلي والمتوافق مع التغيرات الاجتماعية. مفهوم التغيير الذي قدمه البزدوي يوفر أساسًا قويًا لفهم التغيير في القانون، خاصة في سياق قانون العقود في قانون الأحكام الاقتصادية الإسلامية. وذلك كما يلي:

١. مرونة قانون العقود: يؤكد مفهوم التغيير أنّ القانون يمكن أن يتغير مع تغير الظروف، والأوقات، والأماكن، والعادات. في سياق قانون العقود، يعني هذا أن العقود التي تُبرم يجب أن تأخذ في الاعتبار الوضع والظروف السائدة. قانون الأحكام الاقتصادية الإسلامية، من خلال إعطائه مساحة لتنوع العقود، يعكس تطبيق هذا المبدأ، مما يسمح بالتكيف مع احتياجات المجتمع المتطورة.

٢. السياق الاجتماعي والثقافي: يؤكد البزدوي على أهمية فهم السياق الاجتماعي والثقافي في تطبيق القانون. وهذا يتوافق تمامًا مع قانون الأحكام الاقتصادية الإسلامية، الذي تم تصميمه لاستيعاب الواقع الاقتصادي والاجتماعي في إندونيسيا. من خلال مراعاة التغيرات في السياق الاجتماعي والثقافي، يمكن لقانون العقود أن يعمل بفعالية ويلبي احتياجات المجتمع، مع الحفاظ في الوقت نفسه على القيم الشرعية.

٣. الاجتهاد والابتكار: يرتبط مفهوم التغيير أيضًا ارتباطًا وثيقًا بعملية الاجتهاد، حيث يمكن للعلماء والممارسين القانونيين تعديل القانون مِن خلال تفسير جديد من المصادر القانونية الإسلامية. في قانون الأحكام الاقتصادية الإسلامية، يتيح هذا النهج وجود ابتكارات في ممارسة العقود، مثل استخدام التكنولوجيا في المعاملات، مما لا يلبي احتياجات العصر فحسب، بل يحافظ أيضًا على جوهر المبادئ الشرعية.

٤. أهمية المصلحة: في إطار التغيير، يتم توجيه التغيرات القانونية أيضًا نحو تحقيق مصلحة الأمة. وهذا يتماشى مع أهداف قانون الأحكام الاقتصادية الإسلامية التي تهدف إلى خلق العدالة والرفاهية في المجتمع. يجب أن تأخذ العقود التي تم صياغتها في قانون الأحكام الاقتصادية الإسلامية في الاعتبار المصلحة وتأثيرها على حياة المجتمع، حتى تبقى ذات صلة ومفيدة.

وبذلك، فإن مفهوم التغيير في أصول الفقه للبزدوي له ملاءمة كبيرة في فهم وتطوير قانون العقود في قانون الأحكام الاقتصادية الإسلامية. توفر هذه المقاربة إرشادات لإنشاء قانون ليس فقط متوافقًا مع المبادئ الشرعية، ولكن أيضًا يستجيب للتغيرات واحتياجات المجتمع، بحيث يمكن أن يعمل القانون الإسلامي بشكل مثالي في السياق الحديث (Muslimin, 2019).

يمكن أن تؤثر التغيرات الاجتماعية بشكل كبير على التغيرات القانونية في الإسلام. يستند هذا الأمر إلى الحديث عن المصلح في كل مئة سنة (Abū Dāwud, 4/109, 4291)، ويعكس ذلك التاريخ التشريعي منذ زمن النبي ﷺ حتى الوقت الحاضر. تتأثر التغيرات القانونية بالقواعد الفقهية وأصول الفقه، بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية. يتم استخدام الاجتهاد كوسيلة لتغيير القوانين، مما يؤدي إلى إصدار الفتاوى، وتطوير الفقه، وآراء الفقهاء، والقوانين، والبحوث. (Ramdlany, 2023).

في سياق إندونيسيا، يتأثر تطور القانون الإسلامي بالديناميات السياسية في مختلف العصور، حيث يترك كل فترة تأثيرًا على التشريعات. من قانون الزواج لعام ١٩٧٤م حتى التعديل في عام ٢٠١٩م، تم فيه إجراء إصلاحات قانونية إسلامية لتتوافق مع التغيرات الاجتماعية. يمتلك طابع القانون الإسلامي القابل للتكيف إمكانات كبيرة في تطوير القانون الوطني في ظل التعددية القانونية في إندونيسيا (Ramadhan, 2020).

تطور القانون الإسلامي في مجال الاقتصاد الإسلامي لا ينفصل عن عشرة أسس تشكل قاعدة في إعداد، وتطبيق، وتنفيذ العقود الإسلامية، وهي :

١. أساس الإباحة،
٢. أساس حرية العقد،
٣. أساس الاتفاق،
٤. أساس التزام الوعد،

٥. أساس التوازن،

٦. أساس المصلحة،

٧. أساس الأمانة،

٨. أساس العدالة،

٩. أساس الشخصية،

١٠. أساس الكتابة.(Firdausiah, 2020).

أحد نتائج تطور القانون الإسلامي هو إصدار KHES (الكتاب القانوني للاقتصاد الإسلامي) الذي يُعتبر مظلة قانونية تتعلق بالاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا. ومن المنظور الاجتماعي، تم إعداده كاستجابة لتطور قوانين المعاملات، خاصة في ممارسة الاقتصاد الإسلامي من خلال LKS (المؤسسات المالية الإسلامية) التي تحتاج إلى أساس قانوني. ومع ذلك، يُتوقع من الممارسين في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي أن يساهموا في تحسين وتطوير KHES. (Hatoli 2020).

بشكل خاص، هناك ثلاثة عشر أساسًا في KHES، وهي :الاختيار، الأمانة، الاحتياط، الإلزام، المنفعة المتبادلة، التسوية، الشفافية، القدرة، التيسير، حسن النية، السبب الحلال، الحرية (حرية التعاقد)، والكتابة (المكتوبة) .تهدف جميع هذه الأسس إلى ضمان أن كل عقد اقتصادي يتوافق مع مبادئ الشريعة، ويخلق المصلحة، ويتجنب المفاسد.(Effendi 2022).

توجد مقاربات متنوعة في علم أصول الفقه لمعرفة أحكام ممارسة الاقتصاد الشرعي في إندونيسيا. أحد هذه المقاربات هي طريقة الاستصحاب وسد الذريعة، التي لا تزال ذات صلة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في إندونيسيا لمواجهة تحديات العصر والتغيرات الاجتماعية، وخاصة في الممارسات الاجتماعية والاقتصادية. تعتمد هذه الطريقة على أهداف الشريعة الإسلامية–مقاصد الشريعة– مع مراعاة قيم المفاسد والمصالح في استنباط الحكم. (Adinugraha et al., 2021)

وبالمثل، فإن نهج مفهوم التغيير في أصول الفقه عند البزدوي يسعى إلى مواءمة الشريعة الإسلامية مع الواقع الاجتماعي، مما يجعلها دائمًا محدثة ومتوافقة مع تطورات العصر، بما في ذلك الاقتصاد الإسلامي الذي يتميز بالمرونة. يرتبط مفهوم التغيير عند البزدوي بالاجتهاد وتحديث الفقه الإسلامي، ومرونة أحكام الشريعة الإسلامية، والمصلحة المرسلة، والتكيف مع تغيرات الزمان، واستخدام العرف كمصدر في الاستدلال بالأحكام الشرعية. وهذا له علاقة وثيقة بأحكام العقود في كتاب الحلال والحرام في الشريعة الاقتصادية، كما هو موضح في الجدول التالي:

جانب	التغيير عند البزدوي	الصلة بالمجموعة القانون الاقتصادي الشرعي
المبدأ الأساسي	التغيير يعني التغيير أو تعديل الحكم في الشريعة بناءً على تغيّر الظروف والمكان والعرف.	ينظم مجموعة القانون الاقتصادي الشرعي (KHES) جوانب الاقتصاد الإسلامي بما يتماشى مع تطور الاقتصاد وظروف المجتمع الإندونيسي الحديث، وذلك وفقًا لمبدأ التغيير.
الاجتهاد وتجديد الفقه الإسلامي	البزدوي يؤكد على ضرورة الاجتهاد في فهم نصوص الشريعة لمواجهة تغيرات الزمن.	قانون النظام الاقتصادي الإسلامي هو نتيجة اجتهاد علماء إندونيسيا لتكييف الشريعة الإسلامية مع السياق المحلي، من خلال استيعاب الممارسات الاقتصادية الحديثة، مثل التأمين: الباب XX والسندات الإسلامية: الباب XXI وسوق المال: الباب XXII وصناديق الاستثمار الإسلامية: الباب XXIII وشهادات البنك الإندونيسي الإسلامية: SBI Syariah الباب XXVI.

مرونة الشريعة الإسلامية	يمكن تغيير فقه الإسلام بناءً على الحاجة أو المصلحة مع الحفاظ على مبادئ الشريعة.	يمنح KHES المرونة في تنظيم المعاملات الاقتصادية المعاصرة، وفقًا لاحتياجات المجتمع، مثل تغيّر الأسعار (المادة ٦١)، وتسليم البضائع (المادة ٨١ الفقرة (٥)، وخيار الرؤية (المادة ٢٣٢).
المصلحة المرسلة	يأخذ تغيير البزدوي في الاعتبار المصلحة العامة في تغيير القانون.	يؤكد KHES على حماية مصالح المجتمع (المصلحة)، مع قواعد تهدف إلى حماية العدالة والرفاهية في المعاملات الاقتصادية الإسلامية، مثل بيع المال الرهن من خلال تدخل المحكمة (المادة ٣٦٥)، خيار العيب (المادة ٢٣٧ الفقرة (١) و(٢)، تصنيف القوانين للعقود (المادة ٢٦)، والأهلية القانونية (المادة ٢)..
التكيف مع التغيرات الزمنية	يمكن تعديل القانون ليظل متوافقًا مع التطورات الاجتماعية والثقافية.	تم إعداد KHES تكييف القانون الإسلامي مع التغيرات في الاقتصاد العالمي، مثل ممارسات الأعمال الحديثة التي تشمل التمويل، والاستثمار، والعقود المعاصرة، مثل عقد الإيجار الذي يمكن إجراؤه سواء من خلال الاجتماع المباشر أو عن بُعد (المادة ٢٥٨)، وموضوع البيع (المادة ٥٨)، وأركان العقد (المادة ٢٣)، وتفسير العقد (المادة ٤٨).
استخدام العادات كدليل في القانون الإسلامي	يقر البزدوي بدور العادات المتوافقة مع الشريعة في تشكيل القانون.	يأخذ KHES أيضًا بعين الاعتبار العادات أو التقاليد المحلية (العرف) التي تتناسب مع الواقع الاجتماعي في إندونيسيا، مثل آثار العقود (المادة ٤٥)، وتسليم السلع (المادة ٨١، الفقرة ٥)؛ وعقد الإيجار (المادة ٢٦٠، الفقرة ٢).
التغييرات في العقود والمعاملات	يُجيز البزدوي التغييرات في العقود والمعاملات لضمان العدالة والملاءمة مع الشريعة.	تنظم KHES أنواعًا مختلفة من العقود الحديثة، مثل المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، التي تُعدّ تكيفًا مع العقود الكلاسيكية وفقًا لاحتياجات العصر، مثل إنهاء عقد المرابحة من خلال المؤسسات المالية الإسلامية (المادة ١٢٩)، وخدمات تأجير الأوراق المالية (المادة ٢٦٣)، وموضوع البيع والشراء (المادة ٥٨)، وخيار الرؤية (المادة ٢٣٢، الفقرة (١) و (٢)، وعقد الإيجار المنتهي بالتمليك (المادة ٢٧٨)، وصندوق حفظ الودائع (المادة ٢٨٦)، وأنواع عقود الوديعة (المادة ٣٧٤).

تقوم فكرة التغيير في أصـــول الفقه عند البزدوي على مفهوم تغيير الأحكام الشـرعية وفقًا لتغير الظروف، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للشريعة. إن صلة هذا مع KHES قوية جدًا، حيث إن KHES هو نتيجة للاجتهاد المعاصـــر الذي يطبق مبادئ التغيير في سياق الاقتصاد الإسلامي الحديث، مع التركيز على المرونة، والمصـــلحة العامة، وتكييف القوانين مع التطورات الاقتصادية في إندونيسيا. يوضح الجدول العلاقة بين أفكار التغيير عند البزدوي، ومجموعة قانون الاقتصاد الإسلامي (KHES) في سـياق تطور وتحديث القانون الإسـلامي. فيما يلي تفسير المعنى الفلسفي لكل جانب في الجدول:

١. **المبدأ الأساسي:**

أ. فلسفة تغيير البزدوي تُعلّم أن الفقه الإسلامي قابل للتغيير وفقًا لتغير الظروف والمكان والعادات المحلية. تُظهر هذه الفلسفة أن الشريعة ليست ساكنة، بل لديها القدرة على التكيف مع تطورات الزمن والمواقف.

ب. ارتباطها بالـــ KHES أن KHES هو منتج اجتهاد علماء معاصـــرين يتناســـب مع قواعد الاقتصـــاد الشـــرعي مع تطورات الزمن، خاصـة في سـياق الاقتصـاد الإندونيسـي الحـديـث والمتنوع. يظهر مبـدأ التغيير في جهود KHES لصـياغة القوانين التي تتناسـب مع المجتمع والسـياق المحلي، وفقًا لتطور الاقتصاد.

٢. **الاجتهاد وتجديد القانون:**

أ. تُشير فلسفة تغيير البزدوي إلى أهمية الاجتهاد كوسيلة لتجديد القانون، خاصـــة للرد على تحديات الزمن المتغير. الاجتهاد هو طريق لفهم النصـوص الشـرعية بشكل مرن لكي تبقى ذات صلة.

ب. ارتباطها بالـــ KHES أن KHES هو نتيجة اجتهاد علماء إندونيســـيين في تنظيم مســـائل الاقتصـــاد المعاصر، مثل السندات الشرعية، وسوق رأس المال، وصـــناديق الاســـتثمار الشـــرعية، وغيرها. تعترف KHESبأن التغيير الاجتماعي يتطلب تجديد القانون لكي يتناسب مع احتياجات المجتمع الحديث.

٣. **مرونة القانون:**

أ. تُشـير فلسـفة تغيير البزدوي إلى أن الفقه لديه مرونة لتكييفه مع احتياجات الزمن دون انتهاك المبادئ الأســاســية للشــريعة. يعكس ذلك مبدأ المصــلحة (المصلحة العامة) كهدف رئيس للقانون.

ب. ارتباطها بالـــ KHES أن KHES يؤكد على المرونة في تنظيم المعاملات الاقتصـــادية الحديثة، مثل تعديل الأسعار، وتسليم البضائع، وحقوق المشتري في رؤية البضـــائع (خيار الرؤية). يُظهر ذلك أن الشـــريعة الإسلامية في KHES مصممة لمواجهة مختلف ظروف المعاملات واحتياجات الاقتصاد المعاصر.

٤. **المصلحة المرسلة:**

أ. تُشـــير فلســـفة تغيير البزدوي إلى أن تغيير الفقه الإسـلامي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المصـلحة أو المصـــلحة العامة. وهذا يعني أن التغيير يُعتبر جائزًا فقط إذا كان يهدف إلى حماية المصـــلحة العامة، والرفاهية، والعدالة في المجتمع. الفقه الإســـلامي ليس جامدًا، بل يتكيف لتحقيق منافع أوسع للأمة.

ب. ارتباطها بالـــ KHES أن KHES يؤكد على المصلحة كأصـل أسـاسـي في تنظيماته الاقتصـادية. الحماية للمجتمع، والعـدالـة في المعـاملات، والرفـاهيـة الاقتصـادية هي النقاط الأسـاسـية، كما في القواعد المتعلقـة ببيع أموال الرهن، وخيـار العيـب، وفئـات الأحكام للعقود. يُظهر ذلك أن KHES يتماشى مع فلسفة البزدوي في الحفاظ على المصلحة العامة.

٥. **التكيف مع تغيرات الزمن:**

أ. تُشير فلسفة تغيير البزدوي إلى أن الفقه يجب أن يتغير باستمرار ليظل ذا صلة بالظروف الاجتماعية والثقافية المتطورة. يعكس ذلك فكرة أن الشريعة مرنة، وليست ثابتة، ويمكن أن تتكيف مع تغيرات الزمن.

ب. ارتباطها بالـــ KHES أن KHES يتبنى هذا المبدأ من خلال تنظيم جوانب الأعمال الحديثة مثل التمويل، والاســتثمار، والعقود المعاصــرة. على ســبيل المثال،

يُسمح لـــ KHES بإجراء عقد الإيجار سواء بشكل مباشـــر أو عن بُعد، وكذلك تعديل أركان العقود مع تطورات التكنولوجيـا. يُظهر ذلـك أن KHES يسـتجيب للتغيرات في الاقتصـاد العالمي من خلال تعديل القوانين الشـرعية وفقًا لممارسـات الأعمال الحديثة.

٦. **استخدام العادات كدليل على الشريعة الإسلامية:**

أ. تعترف فلسـفة تغيير البزدوي بدور العادات المتوافقة مع الشـريعة في تشـكيل القانون الإسـلامي. يمكن دمج العادات التي لا تتعارض مع المبادئ الشرعية في القانون الإسلامي لتعكس واقع المجتمع المحلي.

ب. ارتباطها بالـ KHES أن KHES يأخذ بعين الاعتبار العـادات أو التقـاليـد المحليـة في تشـكيـل القـانون الاقتصـادي الشـرعي في إندونيسـيا. تعكس الفقرات المتعلقة بعواقب العقود، وتسـليم البضـائع، وعقد الإيجار قبولًا للعادات ذات الصـلة في المجتمع المحلي. فلسـفتها هي أن القانون يجب أن يعكس العادات السائدة في المجتمع، طالما أنها لا تتعارض مع الشريعة.

٧. **التغييرات في عقود المعاملات:**

أ. تـدعم فلسـفـة تغيير البزدوي التغييرات في عقود المعاملات لضـمـان توافق المعاملات مع الشـريعة والعدالة الاجتماعية. هذه النقطة مهمة للحفاظ على صلة القانون في سياق الاقتصاد المتطور باستمرار.

ب. ارتباطها بالـــ KHES أن KHES ينظم أنواعًا مختلفة من العقود الحديثة، مثل المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، التي تُعتبر تكيفًا من العقود الكلاسـيكية. مع وجود القواعد حول صـناديق الأمانة، وخدمات تأجير الأوراق المالية، وعقود الودائع، يُظهر KHES تطبيقًا للمرونة في إدارة المعاملات الاقتصـادية الأكثر تعقيدًا وملاءمة مع تطورات الزمن.

بشكل عام، تبرز الفلسفة الموضحة في هذا الجدول أن الفقه الإسـلامي ديناميكي ويمكن أن يتغير مع تطورات الزمن، مع الحفاظ على المبادئ الأسـاسـية للشـريعة. تعتبر المصـلحة المرسـلة، والاجتهاد، والتكيف مع العادات المبادئ الرئيسـة في إدارة التغييرات القانونية لضـمان أن تبقى الشـريعة الإسـلامية ذات صلة وعادلة، وخاصة في سياق الاقتصاد الشرعي المعاصر كما هو منصوص عليه في KHES.

المبحث الثالث: تطبيق مفهوم التغيير وفق أصول الفقه للبزدوي في سياق قانون الاقتصاد الإسلامي المعاصر في إندونيسيا

لمعالجة القضايا المعاصرة، يجب أن يركز تطوير أصول الفقه على مقاصـد الشـريعة من أجل تحقيق مصـلحة الأمة. يتم تنفيذ التكييف من خلال التمييز بين المصـادر الأولية والمصـادر المشـتقة، وتحليل الأدلة من خلال الاسـتدلال الاسـتقرائي والاسـتنباطي، مع التأكيد على الأهداف والحكم وراء الأحكام الإسلامية (Mudawam, 2021).

تاريخيًا، ترتبط مقاصـد الشـريعة ارتباطًا وثيقًا بتطور أصـول الفقـه، التي تم الترويج لهـا من قبـل العلمـاء. ترتبط منهجيتها بأسـاليب اسـتنباط الأحكام مثل القياس، والمصـلحة المرسـلة، والذرائع، والاسـتحسـان. كلا المفهومين يسـتخدمان الأدلة من الوحي (نقلي) والعقل (عقلي)، فضلاً عن تحليل آراء العلماء في تحديد الأحكام الإسلامية. يكمن الاختلاف في أن أصول الفقه تركز أكثر على الجوانب اللغوية، بينما تركز مقاصد الشريعة على الأهداف (علّة) وراء النص القانوني، مما يدل على العلاقة الوثيقة بينهما (Hasan, 2020).

تطور أصـول الفقه لتطبيق القواعد ومناقشـة الأدلة من أجل تحديد الأحكام الشـرعية. هدفه اسـتنباط الأحكام دون نص من خلال أسـاليب مثل القياس، والاسـتحسـان، والاسـتصـحاب، بحيث يمكن فهم أحكام الأئمة المجتهدين. تشمل موضوعات الدراسة مصادر الأحكام الشرعية ومنهجية تحديد الأحكام، بالإضـافة إلى السـياقات التي تسـبق الأدلة. بشـكل عام، يركز أصـول الفقه على المنهجية المسـتخدمة من قبل الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية (Ahmad Suminto, 2020).

يتطلب تعزيز انضـباط أصـول الفقه من خلال المنهج العلمي التاريخي إيمان العلماء بإمكانيات هذه الطريقة كنهج

تكاملي. هناك ثلاثة أسباب تجعل هذه الطريقة تعتبر جديدة. أولاً، تتماشى مع مبدأ الديمقراطية العلمية والتعددية. ثانياً، تتناسب مع متطلبات المجتمع الحديث. ثالثاً، تتوافق مع هيكل الدولة الحديثة (Fanani & Hidayati, 2022).

التغيير في مصطلحات أصول الفقه، يشير إلى التغيير أو التكيف في الأحكام لتلبية المطالب والظروف الجديدة التي تظهر في المجتمع. يؤكد البزدوي على أهمية مرونة الأحكام للرد على تغييرات الزمن دون المساس بالمبادئ الأساسية للشريعة.

كواحد من علماء أصول الفقه، طور البزدوي منهجًا يأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والثقافي في تحديد الأحكام. في مؤلفاته، يشدد على أهمية فهم العلة من أجل التكيف مع التغييرات.

تشمل الأحكام الاقتصادية الشرعية في إندونيسيا جوانب متعددة، مثل المصرفية الإسلامية، والاستثمار، والعقود التجارية. في هذا السياق، فإن تطبيق تغيير البزدوي يعتبر ذا صلة كبيرة، خاصة في مواجهة التحديات والديناميات الاقتصادية العالمية المتطورة.

يمكن تنفيذ مفهوم التغيير في القانون الاقتصادي الإسلامي في إندونيسيا من خلال عدة طرق:

١. تطوير المنتجات المالية الإسلامية :يجب على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الابتكار في منتجاتها لتلبية احتياجات المجتمع الحديث، مثل المنتجات المالية الإسلامية التقنية (فنتك) التي تستفيد من التكنولوجيا الرقمية.
٢. تنظيم العقود في المعاملات المالية بشكل استجابي: يجب على الحكومة صياغة تنظيمات مرنة واستجابية للتطورات الاقتصادية، دون إغفال مبادئ الشريعة.
٣. نهج متعدد التخصصات: دمج المناهج من مختلف التخصصات، مثل الاقتصاد، والاجتماع، والقانون، لخلق حلول شاملة وفعالة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

على الرغم من أن مفهوم التغيير يقدم فرصًا كبيرة، إلا أن هناك تحديات تحتاج إلى المعالجة، مثل:

١. الامتثال لمبادئ الشريعة :يجب أن يكون كل تغيير أو تكييف مستندًا إلى المبادئ الشرعية القائمة حتى لا يؤدي إلى عدم اليقين القانوني.
٢. التعليم والفهم: هناك حاجة لبذل جهود لزيادة فهم المجتمع والممارسين لأهمية التغيير، وكيفية تطبيقه في سياق القانون الاقتصادي الإسلامي.

بالمجمل، يقدم مفهوم التغيير عند البزدوي في أصول الفقه إطار عمل مهم لتكييف القانون الاقتصادي الإسلامي في إندونيسيا. من خلال فهم السياق الاجتماعي والاقتصادي المتغير، يمكن للفقه الإسلامي أن يظل ذا صلة، وفعالًا في تقديم الحلول للمجتمع، دون فقدان جوهره وقيمه الأساسية. سيساعد تطبيق هذا المفهوم في خلق نظام قانوني أكثر استجابة لاحتياجات العصر والتحديات العالمية. يمكن تنفيذ مفهوم التغيير في القانون الاقتصادي الإسلامي في إندونيسيا من خلال ثلاث طرق، وهي تطوير المنتجات المالية الإسلامية، والتنظيمات المرنة، والنهج متعدد التخصصات.

الخاتمة

من خلال فهم مفهوم التغيير وفقًا لأصول الفقه عند البزدوي وتقسيماته، يظهر أن التغيير يتضمن تحولًا في المعنى من الظاهر في اللفظ إلى معنى آخر. فلا يقتصر الحكم على اللفظ فقط، بل يتطلب فهمًا شاملاً حتى النهاية، لجعل مجمل الكلام وحدة متكاملة وتجنب التناقض. حيث يمكن للفظ أو الجملة أن يغيرا معنى الحكم الظاهر إذا أضيف إليهما شرط أو استثناء.

في السياق الحديث، يصبح الفهم الكامل للشرط أو الاستثناء ضروريًا لتجنب النزاعات القانونية أو سوء الفهم. وهذا يبرز مدى ارتباط مبدأ البيان بالتغيير بفهم المعاني القانونية في أشكال الاتصال المختلفة في الوقت الحالي.

يشير مفهوم التغيير وفقًا لأصول الفقه للبزدوي إلى التغيير أو التكيف في الأحكام لتلبية المطالب والسياقات الاجتماعية المتطورة. يتم إجراء تغييرات قانونية لاستيعاب الظروف الجديدة واحتياجات المجتمع، دون التضحية بالمبادئ الأساسية للشريعة. وبالتالي، يوفر مفهوم التغيير للبزدوي إطارًا مهمًا لتكييف أصول

الفقه، خاصة في مواجهة التحديات والديناميات الموجودة في المجتمع الحديث.

ترتبط أهميته بـ KHES (قانون الاقتصاد الإسلامي الحديث) بشكل قوي، حيث يُعتبر KHES نتيجة للاجتهاد المعاصر الذي يطبق مبدأ التغيير في سياق الاقتصاد الإسلامي الحديث، مع التركيز على تجديد الشريعة الإسلامية، ومرونة الفقه الإسلامي، والمصلحة المرسلة، والتكيف مع تغييرات الزمن، واستخدام العرف، والتغيير في عقود المعاملات.

يمكن تنفيذ مفهوم التغيير في القانون الاقتصادي الإسلامي في إندونيسيا بعدة طرق: ١) تطوير منتجات مالية إسلامية تتناسب مع الاحتياجات الحديثة، مثل التكنولوجيا المالية الإسلامية المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية؛ ٢) تنظيم عدد من العقود مع الحفاظ على مبادئ الشريعة التي تصدرها الحكومة، بحيث يتم تطبيق الشروط والاستثناءات كما هو مضمن في مفهوم تغيير البزدوي؛ ٣) دمج منهجيات من مختلف التخصصات، مثل الاقتصاد والاجتماع والقانون، من أجل إيجاد حلول شاملة وفعالة في مجال الاقتصاد الإسلامي.

التوصيات

يوصي الباحث بإجراء دراسات لاحقة يمكن أن تعمق جوانب أخرى من مفهوم التغيير، سواء من خلال منهج القواعد الفقهية أو أصول الفقه، مثل علاقته بتغيير الفتاوى المتعلقة بأحكام العقود في إندونيسيا، وغيرها من الجوانب. لذلك، من المتوقع أن يسهم البحث في مفهوم التغيير في مواصلة دراسته وتطويره، خاصة في سياق أحكام العقود الشرعية في إندونيسيا. ومن المؤكد أن هذا سيوفر إسهامًا كبيرًا في تطوير القانون الاقتصادي الشرعي الذي يستجيب لتغيرات العصر مع الحفاظ على المبادئ والمقاصد الشرعية.

المراجع

Adinugraha, H. H., Fahrodin, F., & Mujaddid, A. Y. (2021). Contextualization of the istiṣḥāb wa-sadd al-dharīʿah towards Islamic economic practices in Indonesia. Al-ʿAdl, 14(2), 98. https://doi.org/10.31332/aladl.v14i2.2417

Ahmad Suminto, S. (2020). Uṣūl al-fiqh as a method of Islamic legal derivation. Al-Shakhṣiyyah: Journal of Law & Family Studies, 2(1), 1-20.

Al-Ashrafī, S. H. A. (1430 AH). Kitāb al-fawāʾid ʿalā uṣūl al-Bazdawī lil-Ḥamīd al-millah al-Bukhārī [Doctoral dissertation]. Jāmiʿat Umm al-Qurā.

Al-Bazdawī, F. (2016). Uṣūl al-Bazdawī (Kanz al-wuṣūl ilā maʿrifat al-uṣūl) (S. Bakdāsh, Ed.; 2nd ed.). Dār al-Bashāʾir al-Islāmiyyah.

Al-Bukhārī, A. (n.d.). Kashf al-asrār ʿan uṣūl Fakhr al-Islām al-Bazdawī (Vol. 3). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

Al-Gābūs, E. B. S. S. (2021). Risālah fī takhṭiʾat al-Imām al-Ghazālī Abā Ḥanīfah wa-jawāb al-Imām ʿAbd al-ʿAzīz al-Bukhārī. Majallat Kulliyyat al-Sharīʿah wa-al-Qānūn Jāmiʿat al-Azhar, 33, 1014-1093.

Al-Ḥuzayfī, A. (2022). Sharḥ uṣūl al-Bazdawī lil-Shaykh Sulaymān ibn Aḥmad al-Sindī: Dirāsah wa-taḥqīqan min awwal bāb al-nahy ilā ākhirihi. Majallat Kulliyyat al-ʿUlūm al-Islāmiyyah, 69, 392-467.

Al-Sayyid, A. (n.d.). Muqāranah bayna manhaj al-Bazdawī wa-al-Sarakhsī fī uṣūlayhimā.

Al-Signāqī, H. (2001). Al-kāfī sharḥ al-Bazdawī (F. M. Qānit, Ed.; 1st ed.). Maktabat al-Rushd.

Al-Zahrānī, S. (n.d.). Dirāsah wa-taḥqīq al-fawāʾid ʿalā uṣūl al-Bazdawī lil-Shaykh Sulaymān al-Sindī. Majallat Jāmiʿat Umm al-Qurā lil-ʿUlūm al-Sharʿiyyah wa-al-Dirāsāt al-Islāmiyyah, 71, 11-81.

Amir, A., Siraj, F., Bahar, M., Wiza, R., & Al-Saʿdī, I. (2023). Indication of istiḥsān qiyās khafī al-Bazdawī in contemporary fatwa in Indonesia. Media Sharīʿah: Wahana Kajian Hukum Islam dan Pranata Sosial, 25(2), 219-234. https://doi.org/10.22373/jms.v25i2.21162

Effendi, B. (2022). Asas akad ekonomi Islam perspektif KHES (Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah). Jurnal Alwatzikhoebillah: Kajian Islam, Pendidikan, Ekonomi, Humaniora, 8(2), 70-81. https://doi.org/10.37567/alwatzikhoebillah.v8i2.1475

Fanani, M., & Hidayati, T. W. (2022). The significance of Muḥammad Shaḥrūr's scientific-historical method in contemporary Islamic legal theory (uṣūl al-fiqh). Ilahiyat Studies, 13(1), 47-81. https://doi.org/10.12730/13091719.2022.131.233

Firdausiah, S. Z. (2020). Kajian teoritik terhadap urgensi asas dalam akad (kontrak) syariah. Al-Muamalat: Jurnal Hukum dan Ekonomi Syariah, 5(1), 48-67. https://doi.org/10.32505/muamalat.v5i1.1519

Gaybullaev, S. (2003). The impact of the work "Uṣūl" on the development of Ḥanafī uṣūl al-fiqh. International Scientific Journal Theoretical &

Applied Science, 128(12), 353-355. https://doi.org/10.15863/TAS

Hasan, N. (2020). Relationship of maqāṣid al-sharīʿah with uṣūl al-fiqh: Overview of historical, methodological and applicative aspects. Ulul Albab: Jurnal Studi dan Penelitian Hukum Islam, 3(2), 231. https://doi.org/10.30659/jua.v3i2.8044

Hatoli. (2020). Telaah sosiologi hukum ekonomi terhadap KHES dan fatwa DSN-MUI. [Journal name missing], 14(2), 227-248.

Mudawam, S. (2021). The uṣūl al-fiqh approach on the understanding of Islamic law in contemporary era: Source and contextualization. Al-Sharīʿah: Jurnal Ilmu Syariah dan Hukum, 55(2), 315. https://doi.org/10.14421/ajish.v55i2.1004

Muslimin, J. (2019). Logics, objectives and sociological sides of Islamic law: Re-structuring fiqh for social change. Al-ʿUlūm, 19(1), 129-150.

Nurjamil, Hasan, M., & S. N. (2024). The existence and development of compilation of sharia economic law (KHES) and its urgency in resolving sharia economic law disputes in Indonesia. Ipso Jure, 1(3), 15-27. https://doi.org/10.62872/42056d19

Rabābaʿah, I. A. R. (2023). Takhṣīṣ al-ʿillah ʿinda al-Bazdawī fī kitābihi Kanz al-wuṣūl wa-atharuhā ʿalā al-furūʿ al-fiqhiyyah. Majallat al-Ādāb, 11, 195-218.

Ramadhan, S. (2020). Islamic law, politics and legislation: Development of Islamic law reform in political legislation of Indonesia. ADHKI: Journal of Islamic Family Law, 2(1), 63-76. https://doi.org/10.37876/adhki.v2i1.35

Ramdlany, A. A. (2023). Law changes in Islamic law: Review of concepts, principles and methodology. Technium Social Sciences Journal, 50, 157-166.

Ṣāliḥ, M. A. (1993). Tafsīr al-nuṣūṣ fī al-fiqh al-Islāmī (4th ed.). Al-Maktab al-Islāmī.